الدفاع الوطني ومجتمع المعلومات

نسيم بلهول

أستاذ محاضر (أ) بقسم العلوم السياسية

جامعة البليدة–2– لونيسي علي

ملخص:

لا تزال فكرة الدفاع عن الأوطان الشغل الشاغل للبشر أفراداً وجماعات، وقد تناوب عليها التغيير في الأساس والجوهر والشكل، واتخذت وضعيات مختلفة ملائمة لكلّ زمن، وصولاً إلى الزمن الحديث والمعاصر، حيث باتت الحروب تدار بالحواسيب وتبتكر لها أساليب سريعة الفعاليّة، في زمن تغيّرت فيه الجغرافيا إلى حدّ الإمحاء، وتحوّل الزمن إلى هنيهات مكثّفة، ولم يعد المكان عائقاً للوصول إليه، فقد أصبح في قبضة المتلاعبين في مساحات الكون.

ولاستيفاء حقّ هذا العنوان: "الدفاع الوطني ومجتمع المعلومات" كان ينبغي تناوله في شقّيه الرئيسين: حقّ الدفاع عن الأوطان كنظريّة عرفتها البشريّة ولازالت تتطوّر إلى الآن، ومجتمع المعلومات كواقع انفتح على المعارف والعلوم، لاسيّما التكنولوجيا المعلوماتيّة التي تدفقت دفعة واحدة ولازالت في تدفّقها تنتج كل جديد في مجالها.

وما يطرحه البحث جملة من التساؤلات حول الدفاع الوطني: لِمَ هذا الحقّ الدفاعيّ؟ وماذا يحمل في مفهومه من تداعيات تجعله بهذه الأهميّة؟ كما يطرح جملة من التساؤلات حول مجتمع المعلومات أو مجتمع المعرفة الذي غدا ركيزة أساسيّة في التعامل على مختلف المستويات، لاسيّما العسكري بوجهيه: الدفاعيّ والهجوميّ.

الكلمات الدالة: الدفاع الوطني. مجتمع المعلومات. المعلومات

Résumé:

La défense de la patrie a été et demeure une préoccupation majeure pour les êtres humains pris individuellement et collectivement. Cette idée a été traversée par différents changements affectant tant son essence que sa forme, s'adaptant aux diverses situations, pour arriver à sa forme actuelle. Ainsi l'époque moderne

est marquée par une nouvelle donne, où ce sont les ordinateurs qui gèrent les guerres et c'est l'innovation qui suggère des solutions efficaces débouchant sur un changement de la dimension géographique et une réduction du temps: Ainsi l'espace n'est plus un obstacle puisque il devient facilement accessible à tout moment. Autrement dit, il est la mercie des grands acteurs qui manipulent ces vastes espaces.

Pour traiter cette problématique: "Défense nationalee et société de l'information", nous privilégions deux axes. En premier lieu, il y a le droit de défendre la partie et la théorie suséquente qui s'est développée et évolue contamment. En second lieu, on a la société de l'information comme réalité ouverte sur la connaisance et les sciences, notamment les technologies de l'information qui ne cessent de connaitre des progrès fulgurants.

Cette contribution tente de répondre à un certain nombre de questions: Pourquoi le droit de se défendre? Qu'est-ce qu'il comporte comme enjeux lui pour prendre une dimension aussi importante? On s'interrogera aussi sur la société de l'information ou la société de la connaissance qui est devenue un élément fondamental dans le traitements de questions multiples et surtout militaire et ce au double plan: défensif et offensif.

Mots clefs:Défense nationale. société de l'information. l'information.

Summary:

The idea of defending the homeland remains the main preoccupation for humans individually and collectively. This idea has been crossed by different changes in the basis, the essence and the form. Then, it has been adapted to different positions during time till the right up modern and contemporary time. A time of warsmanaged by computers and some innovativerapidmethods of effectiveness. At a time when Geography has nearly disappeared to some extent, and time shift to the intense pleasures. Thus; the place is no longer a barrier to access it, as it has become in the hands of manipulators in the spaces of the universe.

In order to meet the right of this title: "National Defense and The Information Society" it should rather be taken in its two major axes: the right to homeland defense as a theory known to mankind and being still developed up to now. And the information society as a Fact opened up to knowledge and science, particularly Information Technology, whichflowed at once and still in flux producing new items in its fields.

Through this humble contribution we aim to answer some questions about the National Defense: Why this right of defense? What repercussions does its concept hold at makingitso important? Also; it raises a number of questions about the information society or knowledge society which has become an essential pillar in dealingatdifferentlevels, especially the two military faces: defensive and offensive.

Key words: National Defense. Information Society. Information

مقدمة:

يتوقف هذا البحث حول مجموعة من النقاط التي شكّلت هيكله الموضوعي والعضويّ: لاسيّما الدفاع وأحقيّته ومفهومه ومنطلقاته وقانونيّته ونطاقه وثوابته. كما توقف عند جانبيه: الماديّ والمعنويّ. وكان لا بدّ من البحث في جذوره وصولاً إلى تقنينه والمنظمات المشرّعة له والحامية إيّاه.

وفي السياق العام لتطوّر فكرة الدفاع، يصطدم الباحث بعوائق تحدّ من فاعلية حق الدفاع عن النفس نظراً للتشوّه الحاصل في تطبيقه على جميع سكان العالم، حيث تعمد بعض القوى إلى استغلاله وقلب مفاهيمه بحجج مختلفة. لذلك توقف عند مكوّنات الذات العربيّة القائمة على تركيبات نفسيّة، مداها التفوّق والهيمنة واستعمال القوّة والسيطرة على المقدّرات الوطنيّة بسبب وبغير سبب، وهو ما يدفع إلى التساؤل التالي: إلى أي مدى يمكن اعتبار المجتمع المعرفي وسيطا استراتيجيا هاما وحل شبكية المعضلات القومية لمسائل الدفاع الوطني؟.

لذلك أعار البحث أهميّة كبيرة لمجتمع المعلومات، وجعله في الواجهة في تسيير قضايا الكون الحيويّة، والتي باتت على شفير الهاوية من جرّاء الانزياح عن حقيقة مفهوم المعرفة والمعلومة، فعُسكرت المعرفة واستعملت في عملية الدفاع والهجوم ونتجت عنها حروب إبادة، سمّيت بحروب المعلوماتيّة التي لم تعد تركن إلى المقوّمات الدفاعيّة القديمة، بل ابتكرت وسائل هي للتدمير أقرب منها إلى البناء، وأصبحت القوّة هي قوّة المعلومة ومن يستعملها سواء أكان قويّاً في الأساس أم ضعيفاً في إمكاناته الوجوديّة، والمهم في ذلك تملّك التكنولوجيا المعلوماتية والابتكار فيها، لأنّ من يديرها هجومياً قد يجد من يديرها دفاعيّاً.

من أجل هذا كان القول برهاب المعلومات، كما كان القول: إنّ الذكاء الإلكتروني، أينما كان موقعه، قادر على تحقيق الربح أو الخسارة.في ضوء ذلك يتوقف البحث عند المعجم المعلوماتي العسكري الرائج في عالم الحواسيب، وعند المصطلحات العسكريّة التي باتت في عالم الأرقام إحداثية تصيب من غير حساب.وكان لا بدّ في جانب من الجوانب التوقف عند حالة العرب وأوضاعهم المختلفة وموقفهم مما يجري وسبل الخروج من الوضع المأزوم الذي يعيشون في أقفاصه.

أولاً: الدفاع: مفهومه، منطلقاته، نطاقه وثوابته

1-جذور فكرة الدفاع:

إنّ العودة إلى فكرة المجال الحيوي لشعب من الشعوب أو دولة من الدول تتصدّر الدراسات الباحثة في العلاقات بين الشعوب، أو ما يسمّى اليوم "بالعلاقات الدوليّة". وهي علاقات تنطلق من أحد أمرين: إمّا تعاونيّة وإما عدائية وإمّا هجوميّة وإمّا دفاعيّة. وما أكثر الحروب في هذا الزمن من أجل الإخضاع والسيطرة. وفي كلاهما ثمّة فكرة تتناوب التفكير في هذه العلاقات، وهي فكرة الدفاع والحفاظ على أمن المجال الحيويّ في جوانب كثيرة من مقوّماته.

نتحدّث عن المجال الحيوي، وفي التقدير أنّه بناء ذهني يتكوّن من معطيات ماديّة ومعنويّة، تأتي المساحة الأرضيّة في أساس التكوين، وقد تتسع وتضيق، وهي التي تقتضي الدفاع عنها، وصونها من التدخلات الخارجيّة التي تحدث خللاً في جغرافيتها الماديّة، وبالتالي تحدث معوّقات أمام تتطوّر أحوالها وظروفها في جميع الميادين: الديموغرافيّة والاقتصاديّة والسياسية والثقافيّة..

وما يطرحه هذا العنوان، في قسمه الأوّل، جملة من التساؤلات تأتي في مقدّمتها شرعية السؤال حول الدفاع الوطني: لِمَ هذا الدفاع؟ وماذا يحمل في مفهومه من تداعيات تجعله بهذه الأهميّة؟.

في الحقيقة إنّ لفظة الدفاع، بحدّ ذاتها، تحمل دلالات عديدة تخصّ الحقائق الكونيّة منذ تواجد الإنسان على الأرض، فالدفاع هو ردّة فعل لعمل يقتضي التعامل معه بما يمنعه. وبمعنى آخر: إنّ فكرة الدفاع تنتج عن فكرة أخرى هي الهجوم أو الاعتداء. وهي لفظة تحمل في جوهرها ثنائيّة ضدّيّة تعدّ محرّكاً لأوضاع معينة: أي الإنتقال من حالة السلم إلى حالة الحرب، بغية حماية المساحة – المجال الحيوي– المعتدى عليه.

وفكرة الدفاع قديمة – جديدة، رافقت الإنسان منذ خطواته الأولى في الكون، حيث أدّت الاثرة والطمع وحب التوسّع والاستحواذ على الثروات والتمدّد في المساحات الشاسعة والسيطرة... أدوارها التخريبيّة، فكانت سجالاً متواجداً على امتدادات الوجود الإنسانيّ.

وهي ظاهرة تنبّهت إليها الجماعات البشريّة، وأدركت أنّ التفكير الإنسانيّ لا ينتج دائماً علاقات طيّبة بين الشعوب، وأنّ السلبيّة تشوب بعض مظاهره، فتفضي إلى الاقتتال والحروب، كما تفضي إلى التحصين والدفاع عن الوجود المحتّم في بقعة من بقاع الأرض.

ولنا أمثلة كثيرة في التاريخ القديم والحديث، حيث لم تخل فترة منه من التنازعات والحروب في غير موضع من العالم.

وتعدّ القوّة العامل الحاسم في هذا الاقتتال، وهي التي تحدّد مصائر الشعوب، وتجعلها في أوضاع الهزيمة أو النصر. وهي قوّة لا تعتدّ فقط بالوسائل الحربيّة، بل تمتدّ إلى مقوّمات أخرى شديدة الأهميّة مثل المعارف والعلوم والاقتصاد والثقافة والعوامل الإجتماعيّة والسياسيّة ومستوى الدولة التخطيطيّ والتنفيذيّ.. وهو أمر أدخل العالم بأسره في حومة الصراعات التناحريّة التي تبدأ ولا تنتهي.

من أجل ذلك كانت فكرة الدفاع ملازمة لمفاعيل الهجوم. ومن أجل ذلك تقدّم الإنسان خطوات مهمّة في سبيل كبح جماح هذا التناحر وأوجد لنفسه ضوابط توقف انحدار التعامل الإنسانيّ على أساس القوّة الفظّة، وابتدأ بوضع الشرائع والقوانين، وإعطاء حقّ الدفاع للمعتدى عليه.

2-مفاهيم الدفاع:

وإذا كان لنا أن نتوقف أمام نظريّة الدفاع، خصوصاً مفاهيمه التي نتجت عن ضرورة إيقاف هذا الزحف المميت للبشر، بأننا نجد أنّ "المقصود بالدفاع الشرعيّ هو استخدام القوّة من أجل مواجهة خطر داهم يهدّد حقّاً يحميه القانون. وبذلك فهو يمنح للمعتدى عليه حقّ دفع هذا الخطر لمنع الضرر عنه، أو على الأقلّ لمنع استمراره في حال وقوعه. فالأفعال الصادرة عن المعتدي تبرّر للمعتدى عليه فعله، بينما يعدّ عمل المعتدي غير مشروع في الأساس، ولكنّ الدفاع الشرعيّ يجرّد أفعال المدافع من صفتها الجرميّة. وبذلك يبرّر تصرّفه في حال توافرت بعض الشروط التي يحدّدها القانون حتى يكون مشروعاً"[1].

وهو مفهوم حديث شرّعته المواثيق الدوليّة، نظراً للحالات الكثيرة التي يتمّ فيها الاعتداء على الدول. ولا يعني ذلك أنّ شرعنة الدفاع كانت غائبة عن السجال التاريخي بين الشعوب. ولقد عرفته الشعوب القديمة على شكل مواثيق وعهود وتحالفات وتكتّلات، واتفاقات مكتوبة وغير مكتوبة، وغالباً ما شكّل الاعتداء على طرف من أطراف التكتّل سبباً للدفاع عن نفسه أولاً، ودفاع الأطراف عنه أيضاً.

ولقد كان حقّ الدفاع في القديم يخضع لمتطلبات في جلّها غير موضوعيّة، فقد خلقت أثينا القديمة قواعد وأصولاً اكتسبت شرعيتها من القرار اليونانيّ نفسه، حيث وجد قادتها أنّ السيطرة على الآخرين حقّ مشروع لحمايتها. وهو الأمر الذي خضعت له روما أولاً، ثم عادت لتستعمله عندما آلت إليها القوّة العسكريّة.

ولقد كانت تجربة اليونان دليلاً إقتفته شعوب أخرى عندما بدأت تنشئ إمبراطورياتها، على الرغم من سيادة الديموقراطيّة لديها والتي تتخذ قراراتها بشكل جماعيّ.

وهي الوسيلة التي أعاد العصر الحديث انتاجها، حيث أعطت القوّة بعض الدول الحقّ في السيطرة على أراضي سواها حماية لأمنها. وهو أمر لا يخفى في تاريخ بريطانيا وفرنسا وروسيا

[1]– الدفاع الشرعيّ في القانون الدوليّ الجزائيّ، علي جعفر، مجلة الدراسات الأمنيّة، عدد 55، بيروت، 2013، ص115؛ أنظر أيضاً: دراسات في القانون الدولي الجنائي، محمد محي الدين عوض، جامعة القاهرة، القاهرة، 1966.

وإسبانيا والبرتغال... حيث كان علم الخرائط يقدّم إليها جميعاً مواقع وطرقاً ومسارات حسبتها من ضمن الحفاظ على أمنها.

ولقد عدّ الدفاع عن النفس حقّاً في حالات كثيرة، لاسيّما إذا كان المعتدي يباشر اعتداءه من غير حقّ، فنظر إليه كأنّه شرّ، ومن العدالة والمنطق أن يواجه بالوسيلة ذاتها[2]، وهو لا يعدّ حقّاً ما لم تتوافر العناصر الضرورية للاعتداد به. ذلك أنّ انتفاء الخطر يعني انتفاء الدفاع، وأنّ الخطر الوهميّ غير موجب الدفاع، وشرطه أن يكون واقعيّاً وحقيقيّاً، وإذا ما كانت الدولة المعتدى عليها هي السبب في الاعتداء عليها، لا يحق لها الدفاع المشروع[3].

في العصر الحديث كان الانطلاق في نظريّة الدفاع من الوقائع الملموسة التي تجعل من عمل المعتدي ممارسة غير مشروعة، لأنّه ينذر بخطر وقوع جريمة دوليّة. وهذا يعني أنّه "يجوز اللجوء إلى الدفاع المشروع ضد استخدام وشيك وغير مشروع للقوة"، بحسب المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة، والمادة (31–فقرة ج) من النظام الأساسي لمحكمة الجزاء الدوليّة[4].

ونتيجة لذلك يعدّ الاعتداء جريمة دوليّة تقرّها القوانين الدوليّة، وتعطي الحقّ للمعتدى عليه للدفاع عن نفسه، سواء أكان وحيداً قادراً على ردّ الاعتداء، أم مستعيناً بقوى أخرى تساعده في ردّ الاعتداء عنه.

3- المبررات الشرعية للدفاع:

من الواضح أنّ العالم قد اتجه في القرون الأخيرة إلى شرعنة بعض المنطلقات التي تجيز دفاع الدولة عن كيانها وعن مجالها الحيويّ. وكان الانطلاق الأساس من فكرة الشرعيّة، سواء أكانت على مستوى الداخل أم مستوى الخارج. والشرعيّة تعني في تطبيقها الصحيح: سنّ القوانين والتشريعات والدساتير التي تعطي الحقّ لها كوجود مادّي، يجب أن يحترمه الأفراد داخلها، كما يجب أن تحترمه دول العالم قاطبة وفق تشريع دوليّ أقرّته المنظمات الدوليّة (عصبة الأمم، ومنظمة الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها).

---

[2]– نفس المرجع، ص115.

[3]– نفس المرجع، ص116.

[4]– نفس المرجع، ص116.

ولقد أصبحت هذه الشرعيّة (خصوصاً في الغرب) واقعاً ملموساً، حيث ينبغي على السلطات احترامها، كما ينبغي على المواطنين حسبانها نظاماً يقيهم من السوءات في نظام الدولة العام.

ولا شرعيّة خارج نطاق القوانين والمتعارف عليه في الأسرة الإجتماعيّة على مستوى دولة، وفي الأسرة الدوليّة على مستوى العالم. لذلك نجد حقّ الدفاع ينطلق من هذه الشرعيّة التي تتيح له الحفاظ على وجود الكيانات.

وهو ما يجعل هذا الحقّ لازماً لدى شعب من الشعوب إذا كان باستطاعته الردّ على الاعتداء، وإذا لم يستطيع، فيصبح لجوؤه إلى منظمة الأمم المتحدة حقّاً شرعيّاً دوليّاً، على هذه المنظمة أن تعيده إلى صاحبه بتولّي الدفاع عنه.

كما يجعل المنظمة الدوليّة حريصة على شرعيّة استعمال نوع الوسائل الحربيّة بشكل متوازن. ذلك أنّ أقطار الأرض لا تتشابه في قوّتها وحيازتها الأسلحة، فلا يجوز في حرب، تتولى إحدى الدول فيها الدفاع عن نفسها، أن تستعمل القاذفات النوويّة مقابل أسلحة أقلّ شأناً وذات فاعليّة محدودة.

وبما أنّ الحرب غالباً ما تكون لأسباب سياسيّة أو لتحقيق أغراض اقتصاديّة، فإنّ القانون الدوليّ قد جعل من بعض الحالات المشتركة مع حقّ الدفاع الشرعيّ. ومن هذه الحالات التي يذكرها الدكتور علي جعفر[5]:

- حالة الضرورة والدفاع الشرعي: وهي تظهر في حال وجود خطر جسيم وحال من دون أن يكون للفاعل إرادة في تأثير وقوعه، والدفاع يكون لمنع الفاعل من فعله. وهي حالة شبيهة بما حصل في غزو العراق بحجّة محاربة الإرهاب.
- الحرب الاستباقيّة والدفاع الشرعيّ: وهي الحروب التي تشنّ لسبب ما، جوهره المصلحة الخاصّة للدول، مثل ذريعة مكافحة الإرهاب إعلاناً، والسيطرة على النفط استبطاناً. ومثلها الحروب العالمية للسيطرة على العالم: حرب نابليون، الحرب الأولى والثانية، وحرب العراق، وحروب الشرق الأوسط الآن... ذلك كلّه يسمح بالقول بالدفاع عن النفس.

[5]– أستاذ في كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية، وباحث في القانون الدولي الجزائي.

- المعاملة بالمثل والدفاع الشرعي: إنّ الاعتداء على دولة ما يعطيها الحقّ الشرعي بالدفاع عن نفسها، والردّ بالمثل والتعويض عن ضررها. وهو ليس بالضرورة عسكريّاً، بل قد يكون سياسيّاً أو تجاريّاً... أو بقطع العلاقات الدبلوماسيّة[6].

وفي ضوء هذه المنطلقات التي تجيز حقّ الدفاع عن النفس، نلاحظ أن تشريعات معظم دول العالم تنشئ قوانينها الدفاعيّة الخاصّة، بشكل يراعي هذه القوانين الدوليّة وتستعمل حقّاً في شرعيّة الدفاع عن كيانها ضعيفة كانت أم قويّة، صغيرة أم كبيرة. ففي لبنان مثلاً، وهو من الدول التي تعدّ صغيرة بمساحتها وإمكاناتها، نجد أنّ مفهوم الدفاع قد تكرّس في تحديد سياسته الأمنيّة في المادة 3 من قانون 1979، وقد نصّت الفقرة الأولى من المرسوم الاشتراعي رقم 1983/102، على أنّ الدفاع الوطني يهدف إلى تعزيز قدرات الدولة، وإنماء طاقاتها لمقاومة أيّ اعتداء على أرض الوطن، وأيّ عدوان يوجّه ضدّه، وإلى ضمان سيادة الدولة وسلامة المواطنين".

وهو تعريف عام مستقى مما تعارف عليه دولياً حول مهمّات الدولة، وهي ذات منحيين، الأول: ضمان سيادة الدولة وسلامة المواطنين، والثاني ردّ الاعتداءات التي تهدّد أرض الوطن.

والملاحظ أن القانون الدولي الجزائي قد توسّع في الحديث عن حقّ الدفاع الشرعي، ووضع الأسس والمنطلقات والضوابط من أجل الحؤول من دون وقوع اعتداءات من بعض القوى الدوليّة على أخرى. إلا أنّ هذا القانون، وإن أظهرته بعض الفترات التاريخيّة جليّاً وحاولت تطبيقه، إلّا أنّها في فترات أخرى قد تجاوزته، وجرى الإنزياح في تطبيق نصوصه لصالح الهيمنة التي اتخذت مبادرات وصوراً هي في الغالب محاولات للاستئثار، وتطبيق أنظمة خاصّة تراعي بعض مصالح الدول القويّة، وحيازة السيطرة على العالم.

4-العمل العسكري أساس في حقّ الدفاع:

ولقد كان العمل العسكريّ هو المعيار التاريخيّ الأوّل المستند إلى القوّة، وهو "مفتاح الأمن والاستقرار للوحدة السياسيّة. قبل القرن العشرين، وتحديداً قبل تصفية الاستعمار، ساد هذا المعيار

[6]- الدفاع الشرعي في القانون الدولي الجزائي، مرجع سابق،صص118-121 (بتصرف).

إلى درجة أنّ الدول الضعيفة عسكريّاً كان قدرها أن تخضع للأقوى أو أن تختفي.. ففي خضمّ الحربين العالميتين، اختفت دول كثيرة وتشكّلت دول جديدة تحت وطأة الاحتلال العسكريّ[7]..

وهو حقّ غير مشروع، وغير منظّم، ويعود إلى أطماع الدول في التوسّع والاستيلاء على سيادة الآخرين. وقد كان يتمّ بحجج مختلفة، وغير مرتبط بضرورات شرعيّة في معظم الأحيان. وهو الجانب الأكثر خطورة في ممارسة الدول المنفلتة من عقالها.

ولقد تفطن العالم إلى هذه الخطورة التي جرّت على العالم ويلات كثيرة، وهي الويلات التي تمثّلت في الدمار والقتل الذي نال من القسم الأكبر من سكان العالم إبّان الحرب الكونيّة الأولى، وهي التي أدّت أهوالها إلى انبثاق عصبة الأمم التي حاولت أن توجد بعض الضوابط، وتعقل جماح بعض المتطرّفين، لكنّها لم تؤدّ إلى إيجاد حلول كاملة ومنع تجدّد العدوان، لأنّ النتائج كرّست الحقّ لبعض القوى في استعمال قوّتها، واقتسمت النفوذ فيما بينها، وقسّمت الأراضي وفق هذه القوّة[8].

وهو الأمر الذي تسبّب في حرب كونيّة ثانية أشدّ هولاً من الأولى، وكان على العالم أن ينتظر نتائج أخرى أكثر اعتدالاً وضبطاً في استعمال القوّة. تمثّل ذلك في إنشاء هيئة الأمم المتحدة التي جمعت دول العالم بأسره، لكنّها لم تمنع بعضها من التمييز من سواها في حقوق أعطتها دور الشرطيّ في العالم، كما لم تمنع من انقسام العالم إلى معسكرين كبيرين اقتسما النفوذ في بقاع كثيرة، إلّا أنّها نجحت في تأجيل بعض الحروب العلنيّة، وأظهرت صراعاً آخر بين قادة المعسكرين: الرأسمالي والاشتراكي اللذين انصرف كلّ منهما إلى الحفاظ على مكتسباته في التقسيم العالمي، واضطرّ إلى خوض حروب أخرى عرفت "بالحرب الباردة".

ذلك كلّه لم يتواجد من غير حروب إخضاعيّة للآخرين. ففي ظلّ حماية بعض الدول الكبرى تمّ الاعتداء غير المسوّغ على فلسطين، وأقيمت دولة الكيان الصهيونيّ مدعومة من كلّ من الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا ومن يدور في فلكهما[9]. وفي ظلّه أيضاً شنّت اسرائيل حروبها

[7]– سياسة القوّة، مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى، غسان العزّي، مركز الدراسات الاستراتيجيّة والبحوث والتوثيق، بيروت، 2000، ص28.

[8]– دور بريطانيا في تهويد فلسطين، د. علي أبو الحسن، دار الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص440.

[9]– نفس المرجع، ص450.

المتتالية على بلاد العرب (العدوان الثلاثي 1956 على مصر، وحرب 5 حزيران 1967، وحرب تشرين 1973، والحروب المستمرّة التي لم تنقطع بين هذا الكيان وما يحيط به من الدول العربية المجاورة... كما أنّ هذه الحروب طالت أراضي أخرى، سواء أكانت داخل بلاد العرب أم خارجها (كوبا مثلاً)، ولم تمنع المجازر التي ارتكبت بحقّ الشعب الجزائري المطالب بحرّيته واستقلاله.. وكان حقّ الفيتو الممنوح لبعض الدول الكبرى ايذاناً بضياع الحقّ الشرعي للدفاع الذي أقرّت بنوده هيئة الأمم المتحدة، ولقد تحوّل هذا الحقّ إلى مسوّغ هجوم واعتداء بدل أن يكون رادعاً.

والاستنتاج الذي يمكن أن نصل إليه، هو: أنّ مسيرة السلام في العالم بقيت مهدّدة بعنصر القوّة الفظّة، وأنّ الاعتداء على حقوق الغير ظلّ قائماً، إلى أن أسفر عن حقائقه بوضوح فيما بعد انهيار دولة الاتحاد السوفياتي، وبروز العولمة المهدّدة لجميع أقطار العالم، والبحث عن قوانين تحمي هذا التهديد والاعتداء بمسوّغات مختلفة، حيث صار الصراع هو السيد كما قالا ألفين وهايدي توفلر[10].

وبذلك يصبح المعطى العسكريّ وسيلة حاسمة لا تعترف بالحدود ولا القوانين الشرعيّة في حقّ الدفاع أو عدمه، تتجاوز القيم، وتعبر المفاهيم، وتحطّ في مكان واحد هو المصلحة الخاصّة للدولة المحصّنة بقوّة سلاحها وقدراتها على الهيمنة على غير صعيد، والتي تستطيع بفضل هذه القوّة أن تفرض شروطها وقوانينها ومشيئتها على من تشاء بسبب وغير سبب. وفي جوهر ذلك كلّه الأهداف السياسيّة التي لا تنفصل عن القوّة العسكريّة، لأنّ الحرب تنشأ بسبب سياسيّ ولغاية سياسيّة، وكما يقول ريموند آرون: "إنّ الهدف السياسي، كمحرّك مبدئي للحرب، يحدّد حجم الهدف الواجب بلوغه بالعمل العسكريّ، كما الجهود الضروريّة"[11].

[10]– أشكال الصراعات المقبلة، حضارة المعلوماتيّة وما قبلها، ألفين وهايدي توفلر، تعريب صلاح عبد الله، دار الأزمنة الحديثة، بيروت، 1998، ص33.

[11]– Raymond Aron, Penser la guerre, Clausewitz, édition Gallimard, Paris, 1976, p.170.

عن كتاب دور تاريخ الجيش اللبناني المعاصر (1916–1946)، العميد الركن الدكتور سامي ريحانا، منشورات نوبليس، بيروت، 1996، ص27.

5-نطاقات الدفاع ومقوماته:

بديهي القول: إنّ الدفاع هو حجر الأساس في كيان الدول، من دونه تفقد أمنها القوميّ السياسيّ، وتُسلب إرادتها في تقرير مصيرها وحماية أراضيها وحقّ مواطنيها في العيش الحرّ الكريم، واستقلالها سياسيّاً واقتصادياً واجتماعيّاً وثقافيّاً وحضاريّاً، وتفقد سيادتها وتواصلها مع ماضيها ومستقبلها. لذلك كانت هذه الأهميّة للدفاع المرتبط جدليّاً بالأمن المحليّ والقوميّ والإنسانيّ.

والدفاع كي يكون حقيقيّاً وفاعلاً ينبغي **أن تتوافر فيه جملة المقوّمات** التي تجعل الحديث عنه مستوفياً شروطه. وهو في العصر الحديث لا يختلف كثيراً عنه في العهود القديمة، مع الاحتفاظ بخصوصيّات كل زمن. إلّا أنّه اليوم مصاحبٌ بعناصر أخرى تختصر مفاهيم القوّة وتدعمه بالإمدادات المعرفيّة والعلميّة والقانونيّة على غير صعيد.

أ- وتبقى **ثوابت رئيسة في نطاقات الدفاع ومقوّماته**، وهي التي تستخدمها الدولة في كافة فروع عملها. من أجل هذا كان الاهتمام **بالأوضاع الداخليّة** في مقدّمة اهتمامات الدفاع الأمني، وبه نبدأ سلّم الأولويات، **إذ لا بنية دفاعيّة من غير استقرار المجتمع وتلاحمه وتضامنه واتفاقه** على حماية نفسه، وإيجاد قوانينه الخاصّة التي على الجميع احترامها. وهو أمن دفاعيّ يحتاجه الأفراد كما تحتاجه الجماعة، وهو الذي يمنحها الثقة بوجودها، ويجعلها على قدر بيّن من التقدير والاحترام أمام جميع المواطنين.

ب- و**يشهد التاريخ أنّ الدفاع الأمني مرتبط بالجوار**، وهو يفسّر بالأمن الإقليمي الذي يجعل من القطر الواحد قويّاً وقادراً على مواجهة المفتئتين عليه. ويلاحظ أنّ أمن هذا الإقليم الدفاعيّ يبقى مهدّداً إن حصل خرق أمنيّ في كيانه أو لحمته. **وهو حال العرب في أقاليمهم وفيجغرافيتهم بعامّة**، حيث يشكّل الكيان الصهيونيّ المفتعل بؤرة ملتهبة تطيح بأمن جغرافية العرب.

ت- و**يعدّ هذا الدفاع الأمني قاصراً ما لم تتوحد جهوده مع جهود العمل الإنسانيّ** من أجل عالم منضبط خالٍ من الحروب والاعتداءات، ويخضع لأنظمة من شأنها أن تكفل حقوق الشعوب وتمنع اعتداء القويّ على الضعيف.

ث- **إنّ نطاق الدفاع ومقوّماته، في شكلها الأساسيّ، ترتكز على جملة من المقوّمات- الثوابت.** والنظرة إليها، كما يراها المفكّرون الاستراتيجيون، تكون من عدّة معايير تتلخّص: بالمعيار العسكري، والمعيار الديموغرافي، والمعيار الاقتصادي والمساحة الجغرافيّة[12]. بالإضافة إلى المعيار المعرفيّ.

ج-إلّا أن هؤلاء المفكرين يضيفون إلى نطاقات الدفاع الأمني ومقوّماتها عناصر كثيرة مستجدّة، **تجعل من التدفّق العلمي مداراً رئيساً احتلّ إدارة الصراع في العالم.** وهو ما أوضحه صاحبا كتاب: "أشكال الصراعات المقبلة: حضارة المعلوماتية وما قبلها"، ولقد سميا ما يحصل في العالم "بحرب الموجة الثالثة"[13]، وأطلقا سمة "رهاب التكنولوجيا" و"الجبهة المتخفية"، وحروب الآلات المبرمجة"... على مقوّمات الدفاع الحديثة.

وهذا يعني أنّ التقنيات الدفاعيّة لم تعد تركن إلى المعايير التقليديّة، **بل تخطتها إلى المعلومات والمعارف التي أصبحت وسيلة دفاعيّة وهجوميّة في الوقت نفسه،** وبتعبير آخر، بدأ العالم ينتقل من القوّة الفظّة العسكريّة إلى القوّة الذهنيّة المتخفية بالمعطيات العلميّة. وذلك لا يعني الاستغناء عن العسكرة نهائياً، بل إنّ معطيات أخرى دخلت إلى الميدان الدفاعيّ، ذلك "أنّ حيازة العدد الأكبر من الجنود والعتاد لا تعني حيازة القوّة العسكريّة الأهمّ، إذ يجب إدخال عوامل أخرى تقنيّة ونوعيّة ولوجستيّة ومعلوماتيّة واتصاليّة، وقدرة على الحركة والتدخل بعيداً خارج الحدود وغير ذلك. **كذلك أصبحت حيازة أسلحة الدمار الشامل من نوويّة وبيولوجيّة وكيميائيّة وغيرها مكوّناً أساسيّاً من مكوّنات القدرة العسكريّة**[14].

وفي الحقيقة إنّ العمليّة الدفاعيّة بمجملها لا تفصل بين هذه المعطيات، ولا تقوّي معطىً على حساب آخر، إنّما الإضافة إلى هذه المقوّمات هي الشغل الشاغل لصانعي الحروب أولاً، والمدافعين بصدق عن أوطانهم ثانياً. ويبقى الرهان في الأزمنة الأخيرة على إقالة الجنس البشري من مهمّاته الدفاعيّة والتوجّه إلى استعمال الآلة بدلاً منه، **حيث تصبح "تبعيّة الجنس البشري المحتملة" إلى هذه الآلات القاتلة الفائقة الذكاء، والتي تزداد وعياً باستمرار**"[15].

---

[12]- أنظر تفصيل ذلك في كتاب: سياسة القوة، د. غسان العزّي، مرجع سابق، ص ص، 28-38.

[13]- أشكال الصراعات المقبلة، مرجع سابق، ص78.

[14]- سياسة القوّة، مرجع سابق، ص30.

[15]- أشكال الصراعات المقبلة، مرجع سابق، ص154.

6-ثوابت في العملية الدفاعية:

إنّ إطلاق لفظة "ثوابت" على بعض مقوّمات العملية الدفاعيّة، يقابله مصطلح آخر هو "التحوّل" في هذه المقوّمات.

أ- ونعني بالثوابت تلك المرتكزات التي اعتمدت فيها النظريّة الدفاعيّة ولا تزال تشكّل الأساس في الحديث عن العمليّة الدفاعيّة. **وهي الأرض المحدّدة لإطار دولة من الدول،** وهو ما يعرف بالجغرافيا الطبيعية التي تتميّز بحدودها وبطرق اتصالها بالخارج وبحدود دول الجوار حولها.

ب- ومن المرتكزات أيضاً **الجغرافيا البشرية** التي تتجلّى بسمات أهل هذه الأرض، في تاريخ وجودهم، وعددهم، وكثافة تواجدهم وفاعليتهم في تطوير بلادهم في الاقتصاد والاجتماع والدفاع، والاهتمام بالقوّة العسكريّة العائدة لهؤلاء الناس.

ج- **هذه الجغرافيا البشريّة تقاس أيضاً بوضع المجتمع الذي تشكّله،** من حيث تنظيمه وتوحده وبنيته التركيبيةوانشغالات توزّعه في الأنحاء: كثافة أو تشتتاً، وتضاماناً أو تخلخلاً، وخضوعاً للدولة أو تمرّداً، اهتماماً أو لا مبالاة، وتكافؤاً في الفرص أو تمايزاً في التقديمات الاجتماعيّة (تعليم وصحة وتنمية وتربية وخدمات...) ومشاركة في الحياة الاجتماعيّة والثقافيّة والاقتصاديّة والسياسيّة والدفاعيّة... وإسهاماً في انتاج الحياة بما تقتضيه حاجة المجال الحيوي للدولة.

د- **وهي مرتكزات لا تعدّ ذات قيمة مهمة ما لم ترتبط بالبنية السياسية للدولة.** إنّ توحد السياسة وقوّة السلطة المركزيّة كفيلان بتقديم سياسة دفاعيّة عالية المستوى، شرط أن تكون هذه السياسة في خدمة مرافق الحياة الاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافيّة والعسكريّة.. وهو أمر مرتبط بتنظيم بنية الدولة، على غير صعيد، ومن دون هذا التنظيم لا ترتقي الجماعة البشريّة إلى سلّم التقدّم، لأنّ من شأن حسن التوزيع والإدارة والتخطيط والتنفيذ واستخدام الخبرات في الميادين المختلفة والمؤسسات المكوّنة بنية الدولة، من شأنها أن تقوّي العلاقات في مختلف القطاعات التنمويّة، وتخلق أجواء من الحرص على متانة النظام السياسيّ وثقة الناس به.

هـ-ولا تعدّ السياسة فاعلة وناجحة ما **لم تراع أوضاع البنى المتفرّعة من البنية الرئيسة.** من أجل هذا، فإنّ الدولة القويّة سياسيّاً هي التي تقوم على **الديموقراطيّة** الحقيقيّة التي تجعل الحقوق والواجبات والعدالة واحترام الحرّيات في مقدمة حساباتها، خصوصاً في اختيار الكفاءة

السياسية وتوحيد الإعلام وضبطه وتوجيهه لخدمة السياسة العامّة التي تعود إلى جميع الناس، وبالتالي **احترام التنوّع الفكريّ والأيديولوجيّ** المتمثّل، في أغلب الأحيان، بالتنظيمات السياسيّة التي تهدف إلى بناء الوطن بطرق سليمة غير هدّامة وغير تابعة.

وهذا ما يعيد السياسة إلى منظور رئيس يعرف **بطرق التعاطي السياسي مع الناس**، ويكشف عن الممارسة الفعليّة للعقليّة الحاكمة: هل تراعي مكوّنات شعبها؟ وهل هي ممارسة ديكتاتوريّة تتفرّد باتخاذ القرار السياسي؟ وهل يعود هذا القرار إلى الصالح العام؟ وما هي الآلية المتبعة في اتخاذ القرارات؟ أتكتسب ثقة الناس أم تبتعد من همومهم في وطنهم؟ هل تمّ انجاز المهمات المطروحة أمام السلطات الحاكمة للإيفاء بحقّ الوطن والمواطن؟ وهل هناك تناقض بين المصالح الوطنيّة والقوميّة وبين ممارسات السلطة وتوجهاتها التي تخدم نفسها وأعداء شعبها؟ وهل يتمّ العمل على مستوى السلطات، بشكل طبيعي هدفه تقدّم البلاد وتسويرها وصنع استقلالها الحقيقيّ المتحلّل من الروابط التي تجعله تابعاً ينفذ سياسات الغير، بدل أن يرسم سياسة داخليّة تنطلق من الحرص على كيان الوطن وأبنائه، أو يتبع سياسة خارجيّة تقوم على المصلحة الحقيقيّة لأبناء المجتمع وتراعي الأهداف الوطنيّة والقوميّة، وتقيم التحالفات البنّاءة التي تصون الوطن ولا تهدّد وجوده؟

و- و**هي بنى يجب أن تنطلق جميعها من مفاهيم واضحة ركيزتها الأساسيّة السياسة**، وليس غريباً **أن تطلق لفظة سياسة على شؤون الحياة كافّة**، فيقال سياسة اقتصاديّة واجتماعيّة وتربويّة وصحيّة وإعلاميّة ودفاعيّة... ذلك أنّ "الدور الشرعي للحكومة هو في توفير الحماية والمساعدة لتعزيز ظروف ازدهار الفرد"[16]، وهو ما يعرف **أيضاً بالسياسة الدفاعية** التي بها يستطيع السياسيّ أن ينهض ببلده. وهي تقتضي مزيداً من الوعي والمعرفة والقدرة على تفهّم ما يجري على الصعد المختلفة، والحذاقة السياسية والدبلوماسيّة في كثير من الأحيان، تبدو أجدى وأفعل من القوّة العسكريّة"[17].

أما الدولة، كمفهوم عام، لم تنفصل في تكوينها وانطلاقها عن السياسة، فباتت تُعرف "بأنها كيان سياسي يقوم على أرض محدّدة ويشمل سكاناً محدّدين تسودهم سلطة ممأسسة"[18].

---

[16]- المرجعية الفكرية للخطاب السياسي الأميركي بعد 11 أيلول 2001، أ. د. ناظم الجاسور، دار النهضة العربية، بيروت، 2006، ص155.

[17]- سياسة القوة، مرجع سابق، ص41.

[18]- مرتكزات السيطرة الغربية، د. فريدريك معتوق، دار الحداثة، بيروت، 2008، ص90.

ز- و**هي سياسة متغيّرة ومتبدّلة في أزمان وأمكنة متغيّرة ومتبدّلة والمهم هو موقفها**. وهذا ما يسمها بالحراك الذي على أساسه يعاد النظر بمجمل الخطط والتوجّهات، ويختلف الموقف في هذا التغيّر والتبدّل من دول تستجيب لدواعيه إلى أخرى غير مبالية، خصوصاً في ردّات الفعل القائمة على الإقبال على الدفاع أو التخلّي عنه. وما أكثر هذا الأخير في بلاد العرب وأقلّه عند الغربيين. فالموقف السياسيّ مسؤول عن مستقبل الأمّة، وإن لم يكن في مستوى الخطر تراجع حاضر الأمّة واضطرب مستقبلها.

ح-وفي حال التجمّع البشري المشكّل دولة لها بنيانها السياسيّ كان **الاقتصاد عماداً رئيساً في هذه البنية التي لا يمكن أن تقوم من دونه**، حتى في المجتمعات المتوغلة في عمق التاريخ، كانت ثروة هذا التجمّع وموارده الاقتصاديّة المختلفة ومكنوناته الماديّة من معادن ونفط وماء... وحركته الصناعيّة والزراعيّة والتجاريّة والعلميّة، ونشاط أبنائه وتخطيطه لتأمين الغذاء... من العوامل الرئيسة في قوّة الدولة وبقائها وقدرتها على الدفاع عن هذه المكوّنات.

ويبدو أنّ **التوحّد الاقتصاديّ قد أدّى دوره الكبير في إقامة الدفاع القويّ**، فمن أجل هذا الاقتصاد صيغت النظريّات ورسمت الخرائط الجغرافيّة للعالم، وخرجت قوى الدولة من نطاقها المحدود إلى نطاق أوسع، عندما سعت إلى توسيع مجالها الحيوي، وسعت إلى السيطرة على أسواق العالم، معتمدة على القوّة العسكريّة التي جعلت من بريطانية صاحبة الإمبراطوريّة التي لا تغيب عنها الشمس، **كما جعلت من تسميات الأنظمة السياسيّة مسمّيات وفق نوعها الاقتصاديّ: رأسماليّة واشتراكيّة وليبراليّة**، ومن جديد العولمة وما بعدها، وهو ما عرف بالنظام العالمي الجديد، القائم على إعادة تركيب العالم بعد تفتيته وتخريبه على أساس الاقتصاد العولمي الجديد.

ومن البديهيّ القول: **إنّ استقلال أي بلد في العالم "هو، قبل كل شيء استقلال اقتصاديّ"**[19]، وأنّ البلد الغنيّ، بكل بساطة، لا يحتاج للمساعدة، ولا يضطر للخضوع إلى الشروط السياسيّة التي ترافق عادة مثل هذه المساعدة"[20]، وليس غريباً أن يطلق العلماء اسم **الجغرافيا الاقتصاديّة** لارتباطها الوثيق بالأرض وتوزّع الثروات والأسواق المحليّة والعالميّة، حتى عرفت هذه الجغرافيا

[19]- سياسة القوة، مرجع سابق، ص32.

[20]- نفس المرجع، ص32.

بأنّها "تهتمّ بالتنظيم والتوزيع الفضائيين للنشاط الاقتصادي، واستعمال موارد العالم، وتوزيع اقتصاد العالم وتوسعه"[21].

وهو مفهوم يلخص مجمل مهمّات الدور الاقتصادي منذ الامبراطوريات الأولى في التاريخ إلى الزمن الحديث، بمفاصله التي اتخذت أشكالاً وأبعاداً مختلفة عمّا كانت عليه في السابق، حيث "تضافرت الرؤية الاقتصاديّة الجديدة مع الرؤية التوسّعيّة، لتفضي إلى نشأة نظرة جديدة إلى العالم تقوم على **فكرتي تفوّق الغرب ومرتكزاته العالميّة**"[22].

والتفوّق المقصود ليس وحيد الجانب، بل يشمل مجالات الحياة كلّها، لاسيّما العسكريّة التي سمحت للغرب بالقيام باجتياز قارات العالم والسيطرة عليها.

8-الدفاع شأن مواطني:

مما تقدّم يستنتج أن الدفاع عن النفس في شرعة التنظيم الدولي هو حقّ مشروع للدول: قويّة كانت أم ضعيفة. و**أنّ هذا الدفاع لا يكتفي بالقوّة العسكريّة وحسب، وإن كانت هي الجوهر والأساس، بل يعوّل على مقوّمات أخرى**، في مقدّمتها وحدة الأمّة وتضامنها وانسجامها واتفاقها على الدفاع عن نفسها، ونبذ التفرقة، والتنبّه إلى الأخطار المهدّدة كيانها، والوعي بما يجري حولها من قريب أو بعيد، والتخلّي عن الإثرة والمصالح الخاصّة لهذا الحاكم أو ذاك، واتخاذ القرار السياسيّ بالدفاع عن الوطن، وإعداد العدّة لهذا الدفاع بما يلزم من شؤون عسكريّة تلحظ التطوّرات الحاصلة في مضمار الآلة العسكريّة واتخاذها أشكالاً عصريّة ملائمة، **أبرزها سلاح التكنولوجيا الذي غدا معياراً رئيساً في الزمن الأخير، وعلى أساسه تغيّر العالم ودخل في أنفاق لا تُحدّد نهاياتها**، وتشنّ الحروب المزعومة باسم الحضارات، وتفتعل الصراعات بما لا يترك للحقّ أن يرى النور فيها، شرعيّة كانت أم غير شرعيّة. هكذا يضيع الحقّ في معمعان القوّة وشهوة السيطرة والهيمنة، ليس بهدف السيطرة وحسب، بل **لأهداف أخرى اقتصاديّة في الأساس، وبالتالي سياسية لضمان هذه السيطرة** الاقتصاديّة، **وثقافيّة كي** يسهل اقناع الجماعات بعقم ثقافاتها وجدوى ثقافات الآخر، **واجتماعيّة بغية** خلخلة المفاهيم والقيم الموروثة والناشئة المنطلقة من الخصوصيات.

---

[21]– جغرافيا العولمة، د. وريك موراي، ترجمة د. سعيد منثاق، سلسلة كتب "عالم المعرفة"، عدد 397، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، فبراير/شباط 2013، ص ص115–116.

[22]– مرتكزات السيطرة الغربية، مرجع سابق، ص45.

لذلك فإنّ الدفاع الوطنيّ كان يعوّل على المقوّمات–الثوابت التي تقوّيه وتجعله حصناً يحمي الأمّة. وفي طليعة هذه المقوّمات: متانة الاقتصاد والحكم السياسي الرشيد الواضح الرؤية والتطلّع، والمخلص لخير الأمّة وتقدّمها، ومقوّم العلم والمعرفة، وجودة التربية والتعليم، وشدّة اللحمة الاجتماعيّة.

ويبقى مجتمع المعرفة، أو مجتمع المعلومات، أو حضارة المعلوماتيّة، أو القاعدة المعرفيّة الاجتماعيّة.. هي المقوّم الرئيس في حماية الدفاع عن الأوطان، وبها استطاع الغرب أن يخترق العالم ويبهر العقول قبل النفوس، بدعوى التفوّق في جميع المجالات، وبالتالي شرعنة فكرة الهيمنة، وهو ما يجعل الدفاع شأناً مواطنياً يعتمد على الاقتناع به ويمدّه بالطاقات النفسيّة والذهنيّة والإيمانيّة.

9–الدفاع بين الماديّ والمعنويّ:

ما ورد آنفاً يعدّ الوضع الطبيعيّ لحياة الأمم، أي الحفاظ على المرتكزات الرئيسة في نظريّة الدفاع. وهو ما **يجعل القوّة عنصراً دائم الحضور في هذه النظريّة**، وفيه تكمن فاعليّة الجيوش التي تعتمد على أمرين أساسيين: القوّة الماديّة والقوّة المعنويّة.وهو ما تنبّه إليه الوجود الإنسانيّ منذ فجر التاريخ، فأقرّ القوّتين:

أ– القوة الماديّة للجيوش

بما تعنيه من لوازم ماديّة في **العديد البشريّ**[23] في الكمّ والنوع والاستعداد، والحالة الجسديّة، والتدريب العالي المستوى، و**نوعيّة العتاد** وجدّتها وقابليتها العصريّة للإيفاء بحاجات الجيوش المهيّأة على أساس من التكافؤ في مستوى الآلة الحربيّة.. بالإضافة إلى التدابير الأخرى المتعلّقة **بطبيعة الجغرافيا، وسهولة الانتقال، وتأمين مواصلاتها** على غير صعيد، ومستوى **تحرّك الوحدات وأنظمة التموين والإمداد والاستعلام وما تستلزمه من خدمات** ثابتة وفوريّة، و**حسن توزيع الوحدات وتماسكها واختصاصها، وإيلاء المسؤوليّة للأكفّاء** من القادة، والتماسك في التوجيه والقيادة، والحكمة في إعطاء الأوامر، والانضباط في تنفيذها عبر روح قتاليّة عاليّة، ضمن قناعات وحوافز تعدّ عاملاً رئيساً في تبنّي مبدأ الدفاع.

[23]– تاريخ الجيش اللبناني المعاصر، العميد الركن سامي ريحانا، مرجع سابق، ص47.

ب- القوّة المعنويّة

بما تعنيه من **الدوافع غير الماديّة التي يجب أن تتوافر في النفس والعقل**، قبل توافرها في أي شيء آخر. **أي أنّ هذه القوّة هي نوع من الاعتقادات والأيديولوجيا ومجموع القيم التي يؤمن بها** الإنسان، فيحوّلها إلى طاقة تجعل من الماديّ قوّة أكثر فاعليّة في تقرير المصير. فمن دون الإيمان العميق بالحقوق، ومن دون الاقتناع بمهمّة الدفاع عن الوطن، ومن دون التخطيط والتنفيذ والوعي والخبرة والاندفاع اليقيني نحو تلك الغاية المثلى، ليس ثمّة دفاع حقيقي عن الأوطان، وليس ثمّة إقرار متوطّن في النفس يعرف كيف يتخذ القرار السياسي، ويعدّ العدّة للمواجهة مهما كان حجمها..

إنّ القيم والمبادئ والأديان والخصوصيات والحضارات.. هي من قبيل هذا المعنويّ الذي يجعل الثقة راسخة في النفوس والعقول ويؤدي إلى خلق الأسباب الآيلة إلى الحفاظ على الوجود.

وقد تخلق هذه القوّة المعنويّة أساليب متنوّعة للدفاع عن الوطن، عندما يتبيّن ضعف القدرة الدفاعيّة، فيتمّ اللجوء إلى المقاومة وحرب العصابات وتخريب قدرات المعتدي.

ثانيا: الأمن السيادي الوطني ومجتمع المعلومات

رافقت المعرفة حقبات ازدهار الدولة منذ القديم. هكذا كانت أثينا وروما ودمشق وبغداد والجزائر والقاهرة، وأوروبا (في منتصف القرن الخامس عشر). فكان لكلّ منها حضارة مميّزة رافقتها قوّة عسكريّة مميّزة. **قوّة استندت على المادّيّ والمعنويّ**، ومن خلالهما تجلّت خطط الدفاع والهجوم، وفي **ظلالهما نشرت ثقافة الفاتح ومعارفه**، وفرضت على الشعوب المهزومة.

ومنذ منتصف القرن الخامس عشر (بداية النهضة الأوروبية في العام 1453م) بدأ الغرب يصنع منظومته المعرفيّة. مستفيداً من تجارب الشعوب وتجاربه في هذا المجال.

لذلك كان **على الباحث في تاريخ الدفاع الغربي أن يلجأ دائماً إلى تحليل مكوّنات فكره وأسس تعامله مع الآخرين في العالم**، والمنطلقات التي يعمل من خلالها لإبقاء سيادته ضمن دولة أولاً، واستمرارها على شعوب أخرى ثانياً.

و**هذه المنطلقات تتقاطع فيها البنى النفسيّة والذهنيّة والقدرات الماديّة والمعرفيّة**، حيث حصل نوع من التراكم الإجرائي في ممارساته، **فجمع بين النظريّة والتطبيق**، وخلق لنفسه منظومة خاصّة لا تزال إلى الآن تنمو وتتقوّى، مستندة على مدّه بأسباب القوّة القائمة، في معظم الأحيان، على سيطرته على ثروات الشعوب، والاستحواذ على القسم الأكبر من أراضي العالم، والتحكم بسياساتها الحيوية والانمائيّة والتطويريّة، **الأمر الذي شكّل نوعاً من الاستقطاب اتخذ أشكالاً متنامية القدرة على إدامة الهيمنة، معتمداً التجديد الدائم** وخلق المعطيات الجديدة للانطلاق إلى مراحل جديدة يقيمها مستفيداً من قديمه.

ومنذ بدأ الغرب بوضع خططه كان على دوله أن تدرك أهميّة تنظيم نفسها بإيجاد مؤسساتها المختلفة، خصوصاً الاقتصاديّة والدفاعيّة والمعرفيّة، والاهتمام بالقوانين المنظّمة مجتمعاتها. ولم يتسنّ ذلك **إلّا بخلق القاعدة المعرفيّة التي تشمل الجميع، وتلتفت بجدارة إلى ما يعنيه العلم والتربية والصحة والتنمية**..وإلى ما ينتجه الفكر الإنسانيّ من نظريات وفلسفات واكتشافات تعدّ في طليعة الاهتمامات.

1-أهمّية المعرفة:

هكذا كانت المعرفة أساساً، وهكذا كان اكتشاف جغرافية العالم، على أسس علميّة، يشغل الساسة. كما يشغل العلماء، **إلى أن اكتشف علم الخرائط الذي على أساسه تعرّفت الشعوب على محتويات الكرة الأرضيّة**، والأكثر أهميّة فيها، فنشأت بموجب ذلك الاستراتيجيات الدفاعيّة والهجوميّة التي حققت للغرب بنية مركبه الذهنيّ والنفسيّ: فكانت نظرية العرق وأسطورة التفوّق ومدارات الهيمنة وفاعليّة الاقتصاد القائم على المكاسب والأرباح، سواء أكان من طرق الاستيلاء على الأسواق العالميّة، أم من القوّة الضاربة القادرة على الاستحواذ على مقدرات الشعوب.

إنّ ما حصل، منذ تسعينات القرن الماضي، من اهتمام بالمعرفة والمعلومات، لا يعدّ جديداً كلّ الجدّة في تاريخ الغرب، بل **إنّ أهميّة المعرفة قد دخلت في بنية التفكير الغربي**، وقد ظلّت هذه المعرفة ترافقه إلى زمننا الراهن، وكان المنطلق في وظيفة المعرفة أن تكون شاملة، "لاسيّما في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إذ المطلوب من المعرفة أن تعزّز المنافسة، الأمر

الذي يضعها باستمرار أمام تحدّي تجاوز مكتسباتها"[24]، وأن تعيد انتاج نفسها بما يخدم استراتيجيات الغرب، حيث أصبحت "تُشكّل، في نظر الغربي، شبكة فهم أيضاً. بمعنى أنّ المعلومات المكتسبة تتفاعل فيها مع نفسها، ومع ما يقع خارجها، تساعد الفرد في الاهتداء ثقافياً وعملياً. فكل معلومة عنده مبنيّة تحمل، في نفسها، عنده رسالة.."[25]، بحيث أصبحت "**جميع الاكتشافات العلميّة خلال القرن التاسع عشر بمثابة أسرار دولة**"[26].

ونظراً لأهميّة هذه المعرفة، استشعر الغرب بتفوّقه في امتلاكها الدائم، واستعمالها سلاحاً قادراً على حسم الكثير من المعارك في حال استنباط الملائم منها، حتى أصبحت حضارة المعلوماتيّة المعاصرة محدّداً رئيساً لأشكال الصراع التي تجري الآن وفي المستقبل في العالم، تلك الحضارة التي تؤدي دور حصان طروادة في مهمّتها المزدوجة : خير البشريّة من جهة وإعاقتها من جهة أخرى.

2-التداول الاصطلاحي لمجتمع المعرفة:

وفي الحقيقة إنّ امتلاك هذه المعرفة، بشكلها المعاصر، يعدّ سبباً من أسباب القوّة، كما كانت في السابق، وتعدّ عاملاً رئيساً في التحكّم الكونيّ، يجعل منها مضموناً دفاعيّاً وهجوميّاً في الوقت نفسه، مضموناً يستعمل في وجوه الخير كما يستعمل في وجوه الشرّ.

وقد استطاع مفهوم المعرفة أن يخترق المصطلحات وأن يلبس شكلاً لائقاً به عندما أضيفت إليه ألفاظ أخرى: مثل "مجتمع المعرفة" و"مجتمع المعلومات" و"اقتصاد المعرفة" و"اقتصاد المعلومات والمعرفة" و"تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"...

ويبدو أنّ مصطلح "مجتمع المعرفة"، وهي الترجمة العربيّة للمصطلح عن الفرنسيّة La société de connaissance، قد حلّ محلّ مصطلح "مجتمع المعلومات" Société de l'information ابتداء من تاريخ انعقاد مؤتمر قمّة دول الاتحاد الأوروبي بمدينة لشبونة، خلال يومي 23 و 2000/3/24. أمّا تسويغ اقتراحه في هذا المؤتمر فكان يعود إلى انجازات الثورة الرقميّة في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جهة، وإلى هبوب رياح ظاهرة العولمة من

[24]- مرتكزات السيطرة الغربية، د. فريدريك معتوق، مرجع سابق، ص70.

[25]- نفس المرجع، ص71.

[26]- نفس المرجع، ص73.

جهة ثانية. والمؤتمر الذي كان بمثابة تحضير للانتقال إلى مرحلة الاقتصاد القائم على المعلومات والمعرفة، ومنه إلى "مجتمع المعرفة"، حيث وجد المجتمعون أنّ هذا المصطلح يجنّب الاقتصار في مجالات التنمية البشريّة على الاهتمام فقط بالأبعاد التكنولوجيّة الاقتصاديّة، والحثّ على توسيع دائرة الاهتمام لتشمل أبعاداً أخرى: اجتماعيّة وأخلاقيّة وسياسيّة، يفترض أنّ مصطلح "مجتمع المعرفة" يتضمنها"[27]. وهو المصطلح الذي أصبح معتمداً من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، عقب انعقاد ذلك المؤتمر في لشبونة، خصوصاً في وثائقها وتقاريرها الدوريّة حول التنمية البشريّة.

وهو المصطلح أي "مجتمع المعرفة" الذي يراد به تقريب فهم أبعاد التغيّرات الواسعة والعميقة التي طالت وتطال مختلف جوانب العالم المعاصر، وكذلك إبراز إحدى الخصائص المهمة للمرحلة الحاليّة من العولمة والليبراليّة الجديدة المرافقة لها، ويشمل الاستخدام الواسع للمعلومات والمعرفة"[28].

وقد جعلت المعرفة في التبادلات والتعاملات والمراسلات والأسواق والحروب عنصراً رئيساً من تركيب التعامل الجديد بين سكان العالم بأسره.

3-ما هو "مجتمع المعرفة":

قد يجد الباحث تنوّعاً في وصف حاجة المجتمع إلى المعرفة، لكنّها حاجة ليست عصريّة بالمعنى الحضوريّ لمجمل الأفكار والمعارف الإنسانيّة. وهو أمر شائع ومعروف في تاريخ الشعوب، لاسيّما عند العرب، وقد حدّدها أبو حيّان التوحيدي بقوله: "**المعرفة هي العمل**"، وقد ربطهما بالوضوح والدرجة والهيئة والمكان والزمان والمعرض"[29]، واشترط في تواجدهما الوصول إلى الغاية وتحقيق الكفاية[30]، وهو ما أكّده ريفكن قائلاً: "دور التحوّل المعرفيّ من مواقف تتمحور حول المادة إلى مواقف ترتكز على العلاقات"[31].

---

[27]- مجتمع المعرفة: معالم رؤية تكنولوجيّة جديدة للعالم، د. عبد الرزاق الداوي، مجلة "عالم الفكر" عدد 3 (يناير/مارس)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2012، ص97.

[28]- نفس المرجع، ص97.

[29]- المقابسات، أبو حيان التوحيدي، شرح وتحقيق محمد توفيق حسين، دار صادر، بيروت، 1989، ص202.

[30]- نفس المرجع، ص205.

[31]- عصر الوصول، جيرمي ريفكين، ترجمة صباح صديق الدملوجي، المنظمة العربية للترجمة، 2002، ص29.

والمعرفة حدث يمكن أن يكون في بعض البلدان طارئاً أو غير طارئ، كثيفاً ومركّزاً، وقليلاً متضائلاً، وسريعاً أو بطيئاً. وفي الأحوال كلّها يصبح "مجتمع المعرفة" هو المجتمع الذي يستغل بشكل كبير تقنيات المعلومات والاتصالات ويزيد من مهارات ومعرفة سكانه لتحقيق التنمية الفرديّة والمجتمعيّة"[32].

وتبدو أهميّة المعرفة وتاريخها في حياة البشر، وهو أمر لازم في تنظيم الدول، وقد أصبح في الزمن المعاصر الركيزة المعتمدة على انتاج العلم والمعارف، وتملّك التكنولوجيا ووسائل الاتصال والاعلام، وهو "مجتمع الثورة الرقميّة" بامتياز، **حيث أصبح كلّ من المعلومة والمعرفة سمة ومقياساً لمعنى القوّة والتفوّق في صوغ أنماط الحياة**، وتشكيل الذوق الفنيّ والقيم، ومضاعفة سرعة الفتوحات العمليّة والابداعيّة والتراكم المعرفيّ"[33].

وعلى الرغم من أنّ مصطلح مجتمع المعرفة قد ظهر في العام 1969 في كتابات بيتر دروكر (النمساوي–الأميركي)[34]، فإنّه أعيد إلى الواجهة مواكباً التطوّر الحاصل في زمن العولمة التي جعلت من ثورة المعلومات ركيزتها الأساسيّة، ركيزة مستقاة من التعاطي الكوكبي الإنسانيّ الجديد. إلّا **أنّ الباحثين يتحدّثون عن مرحلة ما بعد العولمة**، والسعي لإقامة نظام عالمي جديد، بدلاً من النظام الذي رافق العولمة، وشهد بعض الإنهيارات، وبدأ العالم بالتحوّل من الأحاديّة القطبيّة إلى تعدّد الأقطاب.

وفي هذا التطوّر ظلّ مجتمع المعرفة، مداراً رئيساً، حتى في لحظات الأزمة الرأسماليّة. وهي **التي وجد أندريه غورز فيها رأسماليّة إدراكيّة كشكل من أشكال أزمة الرأسماليّة** في مرحلتها المتقدّمة، وهي التي تمثّل واقع الانتقال التدريجيّ إلى نمط في التراكم والإنتاج والتنظيم، وهي "ذلك النظام الانتاجيّ الذي يكون مكمن التراكم فيه مرتكزاً على المعرفة، لدرجة تصبح هذه الأخيرة

[32]– مدن المعرفة، مجموعة من المؤلفين، تحرير فرانشيسكو خافيير كاريللو، ترجمة خالد علي يوسف، سلسلة كتب عالم المعرفة، عدد 381، الكويت، 2011، ص47.

[33]– المعجم الفلسفي، ابراهيم مدكور، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ص187.

[34]– مجتمع المعرفة، معالم رؤية تكنولوجيّة جديدة للعالم، د. عبد الرزاق الداوي، ص95.

المصدر الرئيسي للقيمة والفضاء الأساس لعمليات التقييم، تقييم الموارد الماديّة، كما اللاماديّة على حدّ سواء"[35].

4-عسكرة المعرفة: المعجم والتطبيق:

لقد لازمت فكرة استعمال المعرفة النشاطات المكثّفة التي قامت بها العولمة ويقوم بها أربابها حتى فيما بعدها. وهي نشاطات لا تقتصر فقط على الاقتصاد، **بل تتعدّاه إلى المجالات جميعها، بما فيها استعمال المعرفة كسلاح في الحروب الدائرة في غير مكان في العالم.** لذلك كانت لفظتا "**مجتمع المعرفة**" **لا تقيمان في مكان واحد، بل هما متنقلتان، حيث تقيمان في لفظة** "**عبر**" **المخترقة للحدود والمجالات.** وبذلك تحصّل لهذا المجتمع القول: **بالمجموعة** "**عبر الثقافيّة**" المنتقلة عبر الدول والمؤسسة لثقافة اقتصادية ومجموعات ثقافيّة في أماكن كثيرة من العالم. ولذلك كانت هناك **معرفة** "**عبر تخصصية**" تقوم على الإلتقاء بين العقل البشريّ والعقل الصناعيّ في استعمال الاختصاصات المطلوبة لمجتمع المعرفة والمعرفة "غير العسكرية"، **حيث أنّ النظم العسكرية.. ليست عصيّة على الاختراق**"، و"**المعرفة المعلوماتيّة القرصنية**" **المعترضة الإلكترونيات الاتصاليّة كلّها**"، إلى درجة أصبح بإمكان الحواسيب أن توقع أضراراً جسيمة بشعوب بلدان وحتى بجيوش"، حتى أنّ "الفيروس العابر للفضاءات"، وهو الذي سمّي "فيروس الطواف" يستطيع أن يدخل إلى الشبكات العامة، وينتقل من آلة إلى آلة دونما تمييز. **وهو سلاح ذكيّ يوجّه بشكل محدّد،** ويقلق أشدّ القلق المتربصين، ومهمّته انتزاع كلمة سرّ خاصّة، وسرقة معلومات محدّدة أو اتلاف قرص ثابت Disque dur معيّن. "**إنّه يعادل، في مجال البرامج المعلوماتيّة الصواريخ المتوسطة المدى الذكيّة**". لأنّه يقبع في الحاسوب وينتظر اللحظة المناسبة "ويطلق في الحال حمولته التدميريّة". **لذلك ابتكر سلاح آخر دفاعي يسمّى** "**القانص الفيروسيّ**" **ينتشر كالنظام المناعي،** ويتربص بالطرائد الفيروسيّة، المموّهة إلى حدّ يصعب على القانص التعرّف إليها.

وهذا "الفيروس الطوافيّ" له صفة بيولوجيّة، يتكاثر داخل آلاف الحواسيب مثل الجسم البيولوجي، **ويتطوّر إلى درجة يصعب على** "**القاتلات الفيروسيّة**" **الأكثر تطوراً إيجاده**"[36].

---

[35]- الطريق إلى مجتمع المعرفة وطريقة نشرها بالعربية، مجموعة من الباحثين، من مقال: العولمة والرأسمالية الإدراكية والتوزيع العالمي الجديد للمعرفة، مقاربة نظرية، للدكتور يحي اليحياوي، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2008، ص67.

وما يلفت في هذه **الاصطلاحات ملاءمتها للمصطلحات العسكريّة**، حيث أصبحت المعرفة المعلوماتيّة معسكرة، حتى في معجمها الاستعماليّ، وهذه الإمكانات قد تتوافر في الدول ذات القوّة العسكريّة الكبيرة. وهو ما يجعل الدول الأخرى، القليلة الإمكانات، كبلاد العرب، مثلاً، غير قادرة على صدّ مثل هذا الهجوم، لأنّ **دفاعاتها المعلوماتيّة غير قادرة** على ذلك. وهذا ما يفرض على "الاستراتيجية الشاملة للجيش ألّا تتجاهل الوظائف الأربعة الأساسيّة: التملّك والمعالجة والتوزيع والحماية... وحماية نظام المعرفة العسكريّة تفترض تحصيل استعلامات مضادة، وستظل طريقة دمجها تشغل استراتيجيّة المعرفة وقتاً طويلاً"[37].

5-الحروب المعلوماتيّة: بين الهجوم والدفاع

وهذا ما **يجعل الحروب الفظّة تستخدم منتجات الذهن بطريقة فظّة**، حيث يصبح" المفهوم الجديد لمجتمع المعرفة يرتكز على استثمار كمّ المعلومات المتعاظم لمعالجته وتطبيقه لأغراض قد تبدو على السطح إنسانيّة"[38]، وهذه **الأغراض تتركز فيما يسمى بالمعرفة العسكريّة، التي تضع حسابات الهجوم والدفاع في أوّل سلّم أولويّاتها**، وتعتبر أنّ قوّة الجيوش الحاليّة ترتكز على قوّة النظام المدنيّ الذي تخدمه، وهي قوّة ترتهن أكثر فأكثر للاستراتيجية المعلوماتيّة للمجتمع، **وأنّ المؤسسات داخل المجتمع تعتمد على نجاح الجيوش في استخدامها المعلوماتيّة**، وهو ما سمّي "**بحرب المعلومات**"، **أو الحروب الإلكترونيّة**، حيث يضطلع عدد من أفضل الأدمغة العسكريّة بمهمة تعريف أفضل لمكوّنات حرب المعرفة المستندة على أحدث الإبتكارات.

وهو ما يعزّز **مقولة** "**رعب المعلومات**" بدل الاستفادة منها في تأمين الإطمئنان للناس. ففي الحرب العراقيّة في 19 كانون الثاني 2003، "وخلال غارة جويّة لقوّات التحالف على بغداد، استخدم الأسطول الأميركي صواريخ توماهوك لإطلاق (بحسب تعبير أخبار الدفاع Defense news)[39] نوع من الرؤوس ذي تأثير انفجاري ذرّي، غير نووي وبالغ السريّة، وذلك لإرباك النظم

---

[36]- هذه المعلومات نجدها في كتاب: "أشكال الصراعات المقبلة، حضارة المعلوماتية وما قبلها، ألفين وهايدي توفلر، تعريب صلاح عبد الله، على الصفحات التالية تباعاً: 214 و 215 و 216.

[37]- نفس المرجع، ص217.

[38]- إقامة مجتمع المعرفة كمحور للنهضة، د. نبيل علي، مجلة "المستقبل العربي"، عدد 342، آب 2007، ص83.

[39]- مجلة فصلية تصدر في أميركا، واسعة الانتشار بين قادة الجيش الأميركي وسياسيي أميركا، تعنى بالتفكير النظري لحرب المعلومات.

الإلكترونيّة العراقيّة أو تدميرها.. ويمكن لهذه الأسلحة أن تحرق مكوّنات الرادارات والشبكات الإلكترونيّة والحواسيب"[40].

كما يمكن أن يتجلّى "رعب المعلومات" في العديد من المجالات التي تمارس فيها عصابات التخريب المعلوماتيّة نشاطاتها. ذلك **أنّ النظم العسكريّة ليست عصيّة على الاختراق في ظلّ هشاشة النظم المعلوماتيّة في مكان وقوّتها في مكان آخر**. وفي معظم الأحيان لا نجد تلك الخطّة الدفاعيّة المعلوماتيّة بالقدر الذي تمتلكه قوّتها الهجوميّة، فقد أصبح بإمكان أي هاوٍ في تدخلات الحاسوب أن يوقع أضراراً جسيمة في أي موقع يستطيع الوصول إليه، وقد **تكون أضراره بواسطة لوحة المفاتيح الحاسوبيّة أكثر مما تكون بواسطة قنبلة.**

والملفت في حرب المعرفة الإلكترونيّة أنّها **لا تقتصر على طرف واحد،** بل يمكن للطرفين المتحاربين استعمالها، ذلك أنّ المعرفة كوسيلة، تختلف عن الوسائل الأخرى كلّها، إنّها لا تنضب، وأنّها مفتوحة على الابتكارات الجديدة التي بإمكانها خلق **السلاح المعرفيّ التدميريّ الهجوميّ، كما بإمكانها خلق السلاح المعرفيّ الدفاعيّ.** فعندما استعمل الأميركيون في حرب الخليج وسائل إعماء الجيش العراقي بوضع مصادره في ميدان المعلومات والاتصالات خارج المعركة، كان بإمكان الجيش العراقي، لو تسنّى له ذلك أن يشنّ حرب إعماء ضد الجيش الأميركي.

وما يمكن أن يلاحظه متتبع حروب المعلوماتية، **أنّ المعرفة هي البديل الأكثر فاعليّة في هذه الحروب، وأنّ ربحها يتمّ على شاشات المرئيات كما في ميدان المعركة.** وهي معرفة هجوميّة ومعرفة دفاعيّة، **معرفة وضدّها معرفيّ**... معرفة يمكن أن تثبت على أحد الحواسيب، لكنّها من الممكن أن تُمحى... **معرفة مبتكرة هجوميّة، قابلة لابتكار مماثل لها دفاعيّ..**، وقابلة للتسارق... **والربح بها لا يتمّ من دون خسائر منها ومن عدوّها،** لكنّ التفوّق في مجال المعرفة هو الحاسم دائماً.

وليس بعيداً من هذا التقدير ما فعلته المقاومة اللبنانية في حربها مع الإسرائيليين في تموز 2006، إذ أنّ الباخرة العسكريّة العملاقة التي كانت تجوب المتوسط قبال الساحل اللبناني، قد دمّرت بضغط على زرّ من أزرار الحاسوب. وهو ما تقوم به المقاومة الفلسطينيّة في غزّة بإطلاقها

[40]– أشكال الصراعات المقبلة، مرجع سابق،صص212–213.

الآلاف من الصواريخ المبرمجة على الحاسوب، وهو ما جعل هذه المعلوماتيّة المعسكرة فاعلة، سواء أكانت في يد المهاجم أم المدافع، قويّاً أم كان ضعيف القوّة، لذلك يجب أن تكون المعرفة في اليد المناسبة، وإنْ أحسن استعمالها قادرة على اختصار الزمن والخسائر وحسم المعارك، وأنّ ما **يمكن أن تقوم به الحاسبات الإلكترونيّة الحديثة خلال سنة يعادل ما تقوم به الوسائل الاتصاليّة والحربيّة القديمة خلال خمسين سنة.**

ويجب أن تكون متغيّرة ومتبدلة لأنّ سرعة انتقال المعلومة تتحكم بأوضاع المعرفة. ويجب أن تكون موحّدة في أنظمة الشبكات الاتصاليّة والمعرفيّة، لأنّ أيّ خلل في متفرّعاتها يعرقل عملها أو يبطله.وأن تكون ملمّة بمعارف سواها حتى يتسنّى لها النجاح، **وهذا يقتضي أن تكون الجيوش مالكة ومخزّنة معلومات هائلة، وأن يتوافر لها علماء يتقنون إيجادها واستعمالها دفاعاً وهجوماً. وهو ما يجعلها متفوّقة، عسكرياً على العتاد الآخر.**

خاتمة:

إنّ المجتمع المعرفي أصبح الطريق إلى تغيير التوازنات العسكريّة في العالم وأنظمة العالم التسليحيّة. وهي "اليوم تركب – أو تطلق بواسطة قواعد... ويمكن أن تكون القاعدة صاروخاً أو طائرة أو سفينة أو حتى شاحنة... **والجيش هو الآن في صدد تعلّم أنّه بإمكان قواعد رخيصة وتقنيات بدائيّة في أيدي بلدان فقيرة وصغيرة، أن تطلق حمولات ذكيّة وتقنيات راقية، ما إن تجهّز نفسها ببرنامج معلوماتي ذكي،** وإضافة المكوّنات المعدّلة تبعاً للبرنامج المعلوماتيّ المعدّ لصناعة القنابل الغبيّة أو لعملها الوظيفيّ ترفع من حاصل ذكائها"[41].

وهوالأمر الذي يدفع بمفهوم القوّة إلى الواجهة، ويجعل امتلاكها نسبياً، ولم يعد في أعداد الجيوش وكثافة السكان.. **لقد خرجت القوّة من المعادلة الاجتماعيّة التي تركن إلى المعطى البشريّ في الكمّ، لتدخل في المعطى النوعيّ المتمكّن من إدراك المعرفة المعلوماتيّة** القادرة على اختزال الكثير من المعطيات في مستويات الزمان والمكان والقيم... هذا المعطى الذي يحيل حسم الحقائق إلى القدرة التنافسيّة المعلوماتيّة الإلكترونيّة التي باتت تحسم المعارك وتعرف كيف تهجم وكيف تدافع، أي أن التصنيف العملاني للقوّة هو الذي يحدّد أهميّة ممتلكها. فحقيقة المعرفة

[41]– أشكال الصراعات المقبلة، مرجع سابق، ص205.

تتخطّى هذا المفهوم الاستعمالي الذي يوهم بأنّه وحيد الجانب، وهو انزياح كلّيّ عن الأهداف المتعارف عليها في وظيفة المعرفة عموماً والمعلومات خصوصاً. فالمعرفة ذات أهداف نبيلة، ومجتمعها المحقق ذو مكانة رفيعة في الأذهان والنفوس والوقائع والحضارات والقيم والأديان... إلّا أنّها اليوم باتت تشمل جوانب كثيرة من حياة الناس في جدواها وتنوّعها وانفتاحها وهندستها وتوجّهها من أجل خدمة الإنسانيّة، كما باتت اليوم تحمل وجهاً آخر هو إلى رعب الإنسان أقرب منه إلى خدمته. أصبحت سلاحاً حربياً دفاعياً وهجومياً في آن.

ولم يكن مستغرباً، لمن يلاحق آثارها في العقود الأربعة الأخيرة، ملاحظة حفاوة الغرب بها واعتداده الكبير بها، لأنّها **عزّزت نظرية تفوّقه التي تسلّح بها منذ قرون ليسوّغ تعاطيه مع الشعوب،** وأنّه أصبح المركز الرئيس في العالم، فاستخدم المعرفة استخداماً خاصّة ليؤكد هيمنته المعرفية بهيمنته العسكريّة، ففرّق بين العلم وبينها، وأقام سيطرته السياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة على الأطراف التي حسبها متخلّفة..

لكنّ هذا لا يمنع النظرة النقديّة إلى وقائع استعمال المعرفة وغزارة المعلومات، انطلاقاً من التجارب الصعبة التي وضعت فيها سكان الكرة الأرضيّة التي عمل المركز على جعل العالم فيها قرية كونية واحدة، يتعاطى مع سكّانه كسلطة مستأثرة تبهر العالم بما تقدّمه في لحظة قد يعجز العلم عن تقديمه بمئات السنوات. ذلك كلّه تحت ستار إبعاد القيم، **تؤازرها في زعمها تقارير الأمم المتحدة التي حسبت أنّ نزع الصفة القيميّة عن المعرفة يؤدّي إلى زيادة فاعليتها.** فقد ورد في التقرير السنويّ لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية لسنة 2005، أنّ "أكبر المعيقات لبناء مجتمع المعرفة في الوطن العربيّ **هو وجود قيم عربيّة إسلاميّة...** إنّ نزع صفة القيمة (القيمة الفلسفية، القيمة الدينية، القيمة الثقافية)، قد خلق نوعاً من التوجيه لطبيعة مجتمع المعرفة"[42].

وهو ما يعكس صورة الانفلات في استعمال المعرفة والذهاب بها إلى حقول لا تعدّ ذات فائدة في وظيفتها لأنّه " في المعلومات تغيب المقاصد والبواعث والأهداف، وتغيب الإرادة الإنسانيّة التي تستخدمها وتنظمها. المعلومات كمّ مصمت لا ينطق، إنّما الإنسان هو الذي يحوّلها طبقاً "لغاياته

[42]– مجتمع المعرفة، مقاربة ابستمولوجية في ظل تعقيدات ما بعد الحداثة، أ. د. محمد برقوق، ضمن كتاب "الطريق إلى مجتمع المعرفة وأهميّة نشرها بالعربية"، المجلس الأعلى للغة العربية ووزارة الثقافة، الجزائر، 2008، ص47.

ومقاصده"[43]. **وهذه المقاصد يراها د. حسن حنفي مرافقة لذهنية الغرب القائمة على أساس السيطرة والتفوّق،** لأنّ "ثورة المعلوماتإنما نشأت في المجتمعات الغربية الحديثة التي كانت نشأتها منذ بداية النهضة الأوروبية بناء على دافع السيطرة والغزو" في زمن "احتاج الغزو فيه إلى أكبر قدر ممكن من المعلومات عن المغزوّ... حتى أصبح الشعور بالمعلومة قوّة.. **ومن يحصل على المعلومات فإنّه قد حصل على العالم**"[44]، وبذلك وسّع الغرب في نشاطه الاقتصاديّ، وكان الربح الأكثر أهميّة في شعاراته ضمن خططه الاستراتيجيّة القائمة على الاستعمار والرأسماليّة، وأخيراً اقتصاد السوق الذي راج في زمن العولمة واشتدّ فيما بعدها.

هذه القوّة انعكست على مجمل المقوّمات التي قام عليها المجتمع العولميّ، لاسيّما التجارة، حيث "**تحوّلت المعلومات إلى تجارة، والعلم إلى صناعة، والمعرفة إلى اقتصاد والتعليم إلى ربح،** ونشر المعرفة إلى احتكار لها من الشركات الكبرى لأجهزة المعلومات. لم يعد العلم متاحاً للجميع بل فقط لمن لديه القدرة على شراء المعلومات والاشتراك في شبكاتها، وتتحوّل السيطرة العمليّة المعلوماتيّة إلى سيطرة اقتصاديّة، وتتنافس الشركات العملاقة فيما بينها على تصنيع المعلومات.. لا فرق بين صناعة الذهن وصناعة السيارة، بين صناعة العلم والصناعات الاستهلاكيّة، الكلّ يبغي الربح والسيطرة على الأسواق، لا فرق بين الأذهان والأبدان، بين استهلاك المعرفة واستهلاك السلع"[45].

[43]– سمات مجتمع المعرفة وكيف يكون، أ. د. حسن حنفي، مرجع سابق، ص34.

[44]– نفس المرجع، ص36.

[45]– نفس المرجع، ص37.